

الصناعة تكسب جولة في حربها المطلبية الطويلة: الأفضلية للمنتج اللبناني في مشتريات الدولة وصفقاتها

ليست المرة الأولى يرفع فيها الصناعيون الصوت عالياً في وجه التهميش والاهمل، ولكن "حال الطوارئ الصناعية" التي أعلن رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل والتي سيكشف عن تفاصيلها في 27 من الجاري هي ترجمة فعلية لهذا الواقع عندما "طفح الكيل" وسدت السبل أمامهم. وإذا كان معظم وزراء الصناعة السابقين حاولوا دعم الصناعة والارتقاء بها نحو الأفضل، كل وفق قدراته وما سمحت به ظروف الدولة والمالية العامة، فإن الوزير وائل أبو فاعور يasher خطوة عمل سريعة بادر في بدايتها إلى "وضع الاصبع على الجرح" لوقف النزف الحاصل عبر معظم محاور الصناعة، من إغفال معامل ومؤسسات، إلى تسريح عمال، بالإضافة إلى تراكم خسائر تهدد بمزيد من الإغلاقات وللغاية، سعى أبو فاعور إلى عقد لقاء موسع مع مؤسسات ومصالح وهيئات رسمية، برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري، للبحث في أوضاع الصناعة والمعوقات التي تواجهها، لوضع حلول سريعة وعلمية تساهم في صمود ما تبقى، فقرّ الرأي على التزام الإدارات التي تجري مناقصات عمومية أو مشتريات عمومية، على اعطاء الأفضلية للمنتج الصناعي اللبناني في جميع مشترياتها. عقد الاجتماع في السرايا، وضم إلى الحريري وأبو فاعور ممثلين لقيادة الجيش، قوى الأمن الداخلي، الامن العام، امن الدولة، وزارة الاقتصاد، ديوان المحاسبة، ادارة المناقصات، الهيئة العليا للاغاثة، مصالح المياه في المحافظات، مجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب. ولكن ما خلص إليه الاجتماع ليس جديداً، إذ ثمة مراسيم سابقة تلزم الإدارات العامة في لبنان إعطاء الأفضلية للصناعة المحلية، مع هامش فارق أسعار بحدود 10% إلى 15%， ولكن وفق أبو فاعور "بقي هذا الامر في السنوات السابقة حبراً على ورق، ولم يتم تطبيقه، وسبب ذلك يعود جزء منه إلى المناخ العام الذي كان سائداً والذي لا يعطي الصناعة اللبنانية الأحقية أو المكانة التي تستحقها في عقل صانع القرار اللبناني". ولكن لا يكون مصير هذا الاجتماع كغيره من الاجتماعات والقرارات التي بقيت في الدرج، سيصدر تعليم عن الرئيس الحريري خلال اليومين المقبلين يطلب فيه من كل الإدارات اللبنانية التي لديها مشتريات ومناقصات أن يتم التزام هذا الامر. كما تم الاتفاق على إبراد حق وشرط الأفضلية للصناعة اللبنانية في دفاتر الشروط، حيث أبدت كل المؤسسات التي كانت حاضرة والتي هي مؤسسات بعضها يخضع لإدارة المناقصات وبعضها الآخر لا يخضع لهذه الادارة، التزامها دفاتر الشروط، وتالياً هذا الامر سيصبح وفق ما يؤكّد أبو فاعور "ملزاً ما في كل المشتريات". كذلك جرى الاتفاق والإيعاز من الرئيس الحريري إلى ادارة المناقصات بالتزام هذا الامر والتدقيق في كل دفاتر الشروط التي تأتي إلى ادارة المناقصات لضمان التزامها، وأبلغ الحريري ادارة المناقصات ممثلة برئيسها جان عليّة، ان اي دفر شروط لا يعطي الأفضلية للصناعة اللبنانية، فإن لديه الصلاحية لردها ورفضها وإعادتها إلى المؤسسة المعنية. كذلك تم تأكيد التزام كل المؤسسات الموصفات اللبنانية التي تصدر عن "لينبور" مؤسسة الموصفات والمقاييس اللبنانية. وأكدت المؤسسات العسكرية والأمنية التزامها الامر، علماً أن بعض هذه المؤسسات سبق أن باشر الاجراءات على مستوى التغذية وغيرها في الجيش مثلاً، وتم طلب إعطاء الأفضلية في مسألة الأدوية والمعدات والألبسة والأحذية والاحتياجات الخاصة للمؤسسات العسكرية والأمنية. واتفاق على ان يقوم ديوان المحاسبة بالتدقيق لاحقاً في كل المناقصات والصفقات العمومية لجهة تأكيد التزامها هذا الامر، وإذا كان هناك مناقصات لا تلتزم فلدي ديوان المحاسبة الصلاحية الكاملة بناءً على التعليم الذي سيتم تأكيده وإرساله من رئاسة مجلس الوزراء لرد هذه المناقصات، وفق ما أعلن أبو فاعور في نهاية الاجتماع. ما أفضى إليه الاجتماع كان موضع ترحيب من رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل الذي أكد لـ"النهار" أن الجمعية تعمل على خطوط متوازية: خفض الأكلاف، وزيادة التحفيزات، وزيادة حصة الصناعة اللبنانية من المشتريات الحكومية. وفي رأي الجميل أن ما تحقق أمس هو "نقطة ايجابية في سجل وزير الصناعة الجديد"النشيط" المؤمن بقدرات الصناعة وبأهميةها في تعزيز القطاعات الانتاجية، علماً أنتا لا نذكر جهود الوزراء السابقين في دعم الصناعة". فلبنان وفق ما يقول الجميل "يجهد للمحافظة على النقد النادر، وعملية الشراء من الصناعة تعزز قدرتنا على إبقاء العملة النادرة في الداخل"، موضحاً أن لبنان يستورد بنحو 20 مليار دولار سنوياً، لذا "نطالب بتخصيص 4 مليارات دولار لشراء المنتجات اللبنانية وتعزيز قدرتنا للوصول إلى 4.5 مليارات دولار كما في السابق، علماً أن العملية لا تتجاوز حالياً 2.8 مليار دولار". هل هذا التدبير سيؤدي إلى إعادة النظر في حال الطوارئ الذي سبق أن أعلن عنها؟ يوضح الجميل أن الجمعية "لا تتوى التصعيد لمجرد التصعيد، بل للوصول إلى الحد الأدنى من مطالبتنا". ولكن لا يفهم أن المطالبة بدعم الصناعة وكأن ثمة مبارزة بين القطاعين الصناعي والتجاري، بيدِي الجميل اقتناعه بأن دعم الصناعة يحرك القطاعات الانتاجية كافة، كما أنها توفر فرص العمل وتؤمن النمو المستدام. وبحسب الأرقام التي يوردها الجميل، فإن كل 50 ألف دولار توظف في القطاع الصناعي تأتي بوظيفة، وتالياً فإن توفر كلّ مليار دولار في عجز الميزان التجاري يخلق 20 ألف وظيفة و44 ألف وظيفة رديفة، بما يخفّض حدة مشكلة البطالة.